آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط -دراسة حالة الجزائر -

ط/د. كزيز نسرين د. حميدة مختار
جامعة بسكرة جامعة الجلفة

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم وأنواع وأسباب عجز الموازنة العامة للدولة مع التركيز على إبراز أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر في سد عجز موازنتها العامة خاصة في ظل انهيار أسعار النفط، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الحكومة الجزائرية لسد وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة إلى الاقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات كخطوة دفاعية أولى، مع اتخاذها لمجموعة من الإجراءات لترشيد الإنفاق الحكومي بداية من سنة 2016، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي، والحد من الطلب على الواردات وكذا تقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية، إلا أن هذه الإجراءات التي اتخذها السلطات الجزائرية في مواجهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في المدى القصير، كما لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي والذي تترتب عليه مشكلة تضخم حادة في ظل قصور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة للدولة، آليات سد عجز الموازنة العامة، ترشيد الإنفاق الحكومي ، صندوق ضبط الإيرادات.

Abstract : This study aims at clarifying the concept, types and causes of the deficit of the general budget of the state with emphasis on highlighting the most important mechanisms adopted by Algeria in bridging the deficit of its general budget, especially in light of the collapse of oil prices , This study concluded that the Algerian government to treat the deficit of the state budget to deduct from the balance of the Revenue Adjustment Fund as a first defensive step, With a set of measures to rationalize government spending starting in 2016, Reducing the exchange rate of the national currency as a measure to raise the proceeds of oil revenues denominated in US dollars, and reduce the demand for imports as well as reduce the pressure on international reserves, But the measures taken by the Algerian authorities in the face of the setback experienced by oil prices are only successful in the short term, The government has also resorted to unconventional funding, which has a severe inflation problem in light of the lack of production capacity of the national economy.

Keywords: General Budget Deficit, Mechanisms of filling the budget deficit, Rationalization of government spending, Revenue Adjustment Fund.

مقدمة:

أدى تصاعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة حجم النفقات العامة وكذا الأعباء المالية المترتبة على عاتق الحكومة، ومن ثم زادت الحاجة للبحث عن مصادر تمويل جديدة بديلة أو مكملة لتمويل هذه النفقات، خاصة في ظل ما تشهده معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية من عجز بموازناتها العامة، وما ينتج عن هذا العجز من تأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة العامة للدولة يمثل خطأ مفترض الوقوع ومن الصعب تجنبه ومعالجته، وليس من السهل تحديده، لذلك سعت هذه الدول إلى اتخاذ كل الطرق لمعالجة هذا العجز.

لذلك فلا خلاف في أن التصدي لمشكلة عجز الموازنة العامة يجب أن يحتل مكانا بارزا في أي برامج الإصلاح الاقتصادي، لأن المشكلة أصبحت وطأتها ثقيلة تحول دون تمكن حكومات تلك الدول من القيام بواجباتها على صعيد التنمية الاقتصادية،

والإنفاق على الأمور المهمة والضرورية في حياة الفرد والمجتمع، ومع ما تبذله الدول من جهود للتخلص من مشكلة العجز في موازناتها إلا أنها لم تتوصل حتى الآن إلى حلول جذرية لهذه المشكلة، لان الأساليب التي تلجأ إليها اغلب الحكومات المعاصرة لمعالجة العجز في موازناتها لم تزد المشكلة إلا تعقيدا ولم تزد الحالة الاقتصادية إلا سوءا.

ويعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على إيرادات الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة، الأمر الذي يجعله عرضة لازمات وصدمات خارجية دورية، على غرار الصدمة النفطية الأخيرة منذ النصف الثاني من عام 2014، وما أفرزته من أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة، لما لها من أثر في تصاعد منحنى الإنفاق العام لدولة الجزائر، في الوقت الذي اتسمت فيه الإيرادات بالتذبذب والانخفاض، الأمر الذي يسوقنا لضرورة البحث في أهم الآليات المعتمدة في سد وعلاج عجز الموازنة للوفاء بالنفقات العامة، وبالتالي فانه لابد من إن يكون هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي تعالج العجز وفي الوقت نفسه تضمن الاستقرار في طريق التنمية، حيث من المفترض إلا تتعارض إجراءات وسياسات علاج عجز الموازنة العامة مع اعتبارات الدفع المستمر للتنمية، ومن ثمة تكون صياغة مشكلة البحث كالآتي: ما هي أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر لسد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل انهيار أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014؟

هدف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تبيان مفهومها وأسبابها وكذلك التعرف على إمكانية علاج عجز الموازنة العامة أو طرح البدائل للتخفيف منها، مع التسليم أن علاج العجز لا يعني بالضرورة إنهاء العجز بل يشير بكل بساطة إلى المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادرا على النمو دون مشكلات تضخمية أو ركود.
- إبراز أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014.
- إبراز أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر في سد وعلاج عجز الموازنة العامة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة.

أهمية البحث: يكتسب موضوع عجز الموازنة العامة أهمية خاصة، وذلك لما تمثله الموازنة العامة للدولة من أهمية في الاقتصاد الوطني، بسبب امتداد أثرها إلى العديد من أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا أصبح سد عجز الموازنة العامة أمرا حيويا وبالغ الأهمية، ولابد أن يحتل مكانة بارزة في أي برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك في محاولة لإيجاد العديد من الحلول المبتكرة للمشكلات المترتبة عليه (من تضخم وديون...) ونحو ذلك، الأمر الذي يسوقنا لضرورة البحث في أهم الآليات المعتمدة في سد وعلاج عجز الموازنة للوفاء بالنفقات العامة، من خلال تسليط الضوء على حالة الجزائر.

هيكل الدراسة: ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تناول هذا الموضوع وفق محورين أساسيين على النحو التالي: -المحور الأول: مدخل مفاهيمي لعجز الموازنة العامة للدولة.

-المحور الثاني: آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط.

المحور الأول- مدخل مفاهيمي لعجز الموازنة العامة للدولة:

أولا- مفهوم عجز الموازنة العامة:

تتكون الموازنة العامة للدولة من جانبين أولهما النفقات العامة والتي تمثل أعباء تتحملها الدولة والآخر جانب الإيرادات العامة وتمثل مصادر تمويلية تساعد الدولة على تحمل هذه الأعباء، فإذا تساوى الجانبان أي جانب المصروفات (نفقات العامة) مع الجانب الآخر (الإيرادات العامة) نقول بان الموازنة العامة في حالة توازن، وأن الإيرادات العامة مولت بشكل كامل أعباء الحكومة، أما إذا زادت النفقات العامة على الإيرادات العامة أي أن الأخيرة لم تغط بشكل تام أعباء الحكومة فيحصل العجز في الموازنة الحكومية، وبتعبير آخر فان عجز الموازنة هو المفهوم المعاكس لتوازن الميزانية ويعد مقياسا كميا لموقف موازنة

الحكومة،[1] وبالتالي يمكن تعريف عجز الموازنة كالآتي: هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة [2] كنتيجة لزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة[3]، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن العجز في الموازنة نوعان أولهما نقدي والآخر مالي كما يلي:

العجز النقدي:	العجز المالي:
▪ يظهر العجز النقدي في الموازنة العامة المتطابقة والمتوازنة، والتي تكون فيها الإيرادات العامة المتوقعة كافية لتغطية النفقات العامة المتوقعة، عندما يحدث تأخر في تحصيل الإيرادات الاعتيادية في المواعيد المحددة لها مسبقا بسبب موسمية تحصيل بعض الإيرادات العامة، وفي نفس الوقت يبقى الإنفاق جاريا مما يسبب عجزا في السيولة النقدية للخزانة العامة أي ما يسمى بالعجز النقدي، وعلاج هذا العجز يكون بإصدار الدولة لأذونات الخزانة قصيرة الأجل (91 يوم) حيث تتمتع بسيولة عالية وينتفي عنها خطر عدم الوفاء عن الاستحقاق لقصر آجالها.	▪ يعرف العجز المالي بأنه زيادة حقيقية في النفقات العامة بالمقارنة مع الإيرادات العامة خلال السنة المالية الواحدة، وتعالج الدولة هذا العجز بإصدار سندات الخزانة العامة التي تتميز بمدة متوسطة إلى طويلة الأجل، وسبب لجوء الدولة لهذا القرض (سندات الخزانة العامة) هو عدم قدرتها على تغطية العجز المالي خلال السنة المالية.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: - أحمد خميس عبد العزيز أبو زعيتر، دور الايرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية: مدخل لتعزيز الايرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص ص57، 58.

ثانيا – أنواع عجز الموازنة العامة للدولة: وهناك عدة انواع للعجز في الموازنة العامة وهذا ما يمكن تناوله في الآتي:

- العجز الجاري: هو يقيس الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية، وبهذا الاعتبار فإنه يعطينا وزنا مقداره صفر للمصروفات الرأسمالية والإيرادات الرأسمالية مثلا، والمنطق الكامن وراء ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة، وذلك لأن الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة.
- العجز الشامل: وفقا لهذا النوع فإن العجز المالي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد ولكن غير مشتملة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية المتضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ولكن غير مشتملة على الدخل من الاقتراض، وبهذا الاعتبار فإن العجز المالي يعكس الفجوة التي ينبغي تغطيتها بالاقتراض الحكومي، بما فيها الاقتراض المباشر من البنك المركزي.[5]
- العجز الأساسي: يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الجارية.[6]
- العجز التشغيلي: ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم.[7]
- العجز الهيكلي: هذا النوع من العجز ليس راجعا إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم

النفقات العامة عن الإيرادات، وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية، والقضاء على معدلات التهرب الضريبي.[8]

فضلا عن الأنواع التي تم ذكرها فهناك من صنف عجز الموازنة العامة لأنواع أخرى، مثل:

- عجز مؤقت: عدم توافق الإيرادات مع النفقات زمنيا.
- عجز ضعف: يكون اثر ضعف الحكومة في تحقيق التوافق بين الإيرادات والنفقات نتيجة الإنفاق غير العقلاني.
- عجز القوة: يكون نتيجة إبتذالات الحكومة في تقديم المساعدات للدول الأخرى على شكل مساعدات لتحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية معينة[9].

ثالثا- أسباب عجز الموازنة العامة للدولة: يتبلور جوهر قضية عجز الموازنة العامة للدولة في الدول النامية بصفة عامة، في وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية، ومعد نمو الإيرادات من ناحية أخرى، وهذا ما سيتم توضيحه في الآتي:

1- أسباب زيادة النفقات العامة: يمكن تقسيم أسباب زيادة النفقات العامة إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية بحسب النتيجة المترتبة على هذه الزيادة، من توسع حقيقي في الخدمات العامة، فتكون زيادة حقيقية، أما إذا لم تؤدي هذه الزيادة في الإنفاق إلى نفس النتيجة بل كانت مجرد زيادة في رقم الإنفاق العام فهي زيادة ظاهرية:

أ- الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

- أسباب اقتصادية:

- زيادة الدخل القومي: تساعد الزيادة في معدلات الدخل القومي على زيادة النفقات العامة حيث إن زيادة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي تمكن الدولة من إن تحصل على نسبة معينة من هذه الدخول عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها لتتمكن الدولة من خلالها من مقابلة نفقاتها المتزايدة وهذا يعني إن هناك علاقة طردية بين الدخل القومي والنفقات العامة.
- تطور الدور الاقتصادي للدولة: أدى تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها الأنظمة الرأسمالية وتخلي الدولة عن حيادها التقليدي، الذي فرضه عليها نظام الاقتصاد الحر، فاتجهت الدولة إلى إتباع سياسة جديدة قائمة على التدخل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق التوازن الذي عجز قانون السوق عن تحقيقه تلقائيا، فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط ذات الطابع الاقتصادي التي أضفت عليها طابع الدولة المتدخلة، مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتعددها.
- الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية: الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق العام، ففي حالة الأزمات الاقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من اجل التخفيف من حدتها، فمثلا في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من اجل زيادة التشغيل وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني، ويكون فعالا في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الإنتاجي.

- أسباب مالية:

- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية: لقد ظهر هذا العامل في عقد السبعينات والثمانينات وهذا بعد أن تخلفت العديد من الدول النامية عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها، فوجدت هذه الدول نفسها أمام خيارين أحدهما

أصعب من الآخر، إما أن توقف عملية التنمية الاقتصادية أو تقوم بخدمة الديون ، وعليه فإذا ركزت هذه الدول على تمويل التنمية الاقتصادية فلا يمكن لها إن تقوم بتسديد التزاماتها الخارجية، ومنه تهتز سمعتها لدى الدول وفي المقابل إن قامت بتسديد ديونها فلا يمكن لها تحقيق أهدافها التنموية فأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة للدولة فيتم حساب الديون المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية، أما أقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية، ومع تزايد المديونية الداخلية والخارجية تزايد معها الإنفاق الخاص بتغطية هذه الديون. [10]

- سوء تصرف الإدارة العامة: وهو العجز الناشئ عن سوء تصرف الدوائر الحكومية عندما تسرف في الإنفاق حيث يرجع نمو الإنفاق العام في البلاد النامية إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة، وإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر.[11] بالإضافة إلى تفشي حالات الفساد الحكومي الأمر الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته، يرافق ذلك تردي منظومة القيم الأخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات العامة.[12]

- أسباب اجتماعية:

- التزايد المستمر في عدد السكان: يؤدي التوسع الجغرافي لأي دولة وكذلك ارتفاع عدد سكانها إلى زيادة واضحة في حجم النفقات العامة، لسد الحاجات العامة التي ارتفعت نتيجة هذا التوسع وهذا النمو السكاني، "غير أن هذه الزيادة في حجم النفقات العامة تعتبر زيادة ظاهرية ما لم تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة".[13]
- تطور الوعي الاجتماعي: بعد إن كان الفكر التقليدي يطالب بعدم تدخل الدولة في مجال الخدمة الاجتماعية أو إن يكون في أضيق نطاق والتمسك بالموقف الحيادي الذي تتخذه الدولة خلال تفاعل القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع، أدى الفكر الحديث إلى تقدم الوعي الاجتماعي، خاصة مع انتشار التعليم، وتأكيد مبدأ التضامن الاجتماعي الحديث والتقدم الاقتصادي، وطالب هذا الفكر الحديث الدولة بالعمل على إبراز حقوق الطبقة العاملة والفقيرة، وطالب هذا الفكر الحديث الدولة بالعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي، وما من شك إن هذا الوعي الاجتماعي الجديد قد أدى إلى زيادة في المستويات الاجتماعية للدولة المعاصرة وأدى بالتالي إلى زيادة حجم نفقاتها من هنا أضحى تحسين الحالة الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية إلى كافة المواطنين مسؤولية أساسية للحكومات.
- الدعم: اتساع فجوة الغذاء في العديد من دول العالم الثالث جعل هذه الدول تستورد أحجاما كبيرة من المنتجات الغذائية، وفي ضوء التزام كثير من حكومات هذه الدول بتوفير السلع الغذائية المهمة بأسعار ملائمة وبكميات معقولة للفقراء وذوي الدخول المحدودة، الأمر الذي يجعلها تبيع في غالب الأحوال السلع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية على إن تتحمل الدولة تمويل هذا الفرق، ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة تضخم رقم الدعم في الموازنات العامة لتلك الدول وبالتالي زيادة النفقات العامة.[14]

- الأسباب الإدارية:

- سياسة التوظيف والأجور في القطاع الحكومي: تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتسارع معدلات نموها وتزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل[15]، حيث يؤدي تزايد العمال والموظفين إلى زيادة الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العامة كنتيجة لنمو العمالة الحكومية.[16]

- أسباب سياسية:

- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية: نتيجة لتطور الفكر السياسي وانهيار فكرة عدم مسؤولية الدولة عن تصرفاتها قبل أفراد المجتمع والذين لم يتوفر لهم قضاء إداري يمكنهم من مقاضاتها إلى اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها، على وضع أدى إلى زيادة النفقات العامة لتزويد المجتمع بالخدمات الأساسية التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة ولتمكين وحدات الإدارة المحلية من الاضطلاع بمسؤوليتها وفقا لمبدأ المشاركة الديمقراطية في إدارة المجتمع وقد نتج عن ذلك زيادة الإنفاق العام على الشؤون العامة ذات الطابع السياسي وعلى المجالس النيابية، يضاف إلى ذلك تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها خلال فترة توليه الحكم لزيادة النفقات، لكسب رضاء أنصاره ولتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي يتصف غالبا بالسخاء، إضافة إلى انتشار القيم الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة القائمين على أمورها إذ تزايدت النفقات العامة بصورة ملحوظة في المجتمعات التي تنتشر فيها الرشوة واستغلال النفوذ للأموال الطائلة التي تضيع على الدولة من جراء حوادث الاختلاس والتزوير، دون أن يعود إنفاقها على المجتمع بأي فائدة أو منفعة. [17]
- تزايد الإنفاق العسكري: يعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الحفاظ على أمنها ضد خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع ليها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية، ولا يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد. [18]
- ازدياد نفقات التمثيل الخارجي: اتساع نطاق العلاقات الدولية وانتشار البعثات الدبلوماسية لجميع أنحاء العالم، وتعدد المؤتمرات والمنظمات الدولية التي تشترك فيها الدول المعاصرة مما يؤدي إلى ازدياد حجم نفقاتها العامة، يضاف إلى ذلك توسع الدول في تقديم الإعانات والقروض للدول الأجنبية كأسلوب لتدعيم العلاقات الدولية سواء بمساعدتها في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو في مواجهة أزمة اقتصادية أو سياسية أو تعويضها عن كارثة طبيعية حلت بها أو بقصد تأييد ومساندة اتجاه سياسي معين أو مقاومة اتجاه سياسي أو مذهب معارض. [19]

2- الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

- تدهور قيمة النقود (التضخم) يدفع تدهور القوة الشرائية للنقود الإنفاق الحكومي نحو التزايد، حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، كما انه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزيد أيضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع تكلفة الاستثمارات العامة. [20]
- اختلاف الفن المالي (التغيير في طريقة إعداد الميزانية): كانت الموازنة في السابق تقوم على مبدأ الموازنة الصافية، فلا تسجل النفقات العامة في الموازنة إلا صافي الحساب، أي استنزال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة، أما الآن فإن الموازنات العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة أو استنزال بين النفقات والإيرادات، الأمر الذي أدى إلى تضخم رقمي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام. [21]

- التوسع الإقليمي: وهذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن ضم إقليم جديد إلى دولة معينة، وهذا الإقليم لم يكن تابعا لها، ومثال ذلك اتحاد الألمانيتين (الشرقية والغربية) أدى إلى توحيد الميزانية، وبالتالي تضاعفت النفقات العامة، ولكن هذه الزيادة تبقى ظاهرية فقط، وذلك لأن نصيب الفرد من هذه النفقات يبقى ثابتا.[22]

ثانيا- أسباب تراجع الإيرادات العامة: هنالك مجموعة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى تباطؤ نمو أو تدهور الإيرادات العامة، والتي نلخصها فيما يلي:

- ضعف الطاقة الضريبية: من أهم المقاييس التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، ففي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي، وتتسم الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص بانخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يمكن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، كل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.
- التهرب الضريبي: تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة، فالتهرب الضريبي يقلص من أهمية النظام الضريبي ويهدد وجوده، ويختلف مستوى التهرب من دولة لأخرى، وازدادت أهمية التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز في الموازنة، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، وعليه يتضح لنا أن التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه إتباع سياسة ميزانية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة[23].
- جمود النظام الضريبي: يؤدي جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة أهداف التنمية، بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، حيث أنه في كثير من الأحيان لا تستجيب هذه الأنظمة إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل القومي.
- ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة: تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة، والسمات الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة إلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم إيراد من إيرادات الموازنة العامة للدولة.[24]
- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام: من أكثر أسباب عجز الموازنة العامة للدولة خطر الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها وناتجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط. من أكثر أسباب عجز الموازنة العامة للدولة.[25]

رابعا- طرق سد عجز الموازنة العامة للدولة: هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازني، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر التمويل الخارجي والتمويل المحلي والتمويل غير تقليدي:

1- التمويل المحلي (داخلي): يمكن للدولة تمويل العجز الموازني عن طريق مصادر التمويل المحلي، سواء عن طريق الاقتراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية، وعموما يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاقتراض المحلي:

- الاقتراض من المصرف المركزي: ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، ومن هنا يقال بان الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.
- الاقتراض من البنوك التجارية: تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخ زينة العمومية للبنوك التجارية، عندما ما يكون للبنك التجاري احتياطيات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي . أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطيات زائدة فان اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.
- الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك: يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز. وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف .[26]

2- التمويل الخارجي: تقوم الحكومة التي تعاني من عجز في موازنتها العامة بالاقتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية مثل "صندوق النقد الدولي، البنك الدولي"، وتكون هذه المصادر ثنائية أو جماعية وقد تكون تجارية، أو بأسعار فائدة منخفضة، وفترة سماح أطول، وهذه الشروط تعتبر عاملا مهما في استخدام الدول النامية لهذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وقد يأخذ التمويل شكل منحة معونة.[27]

3- التمويل غير تقليدي (التمويل التضخمي): تقوم الحكومة باستخدام هذا الأسلوب في التمويل بتحويل رقم العجز بالموازنة العامة إلى مبلغ نقدي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وفي ظل نفس أسعار الفائدة السائدة في السوق يؤدي طرح أرصدة نقدية جديدة بنسبة تتجاوز الطلب عليها إلى رفع المستوى العام للأسعار، وما ينشأ عنه من ضغوط تضخمية يتحملها أفراد المجتمع بانخفاض الدخل الحقيقي أو من خلال تطبيق الحكومة لمعدل ضريبة مرتفع، ومن الآثار السلبية لهذا المصدر من مصادر تمويل العجز أيضا هو المغالاة في قيمة العملة المحلية، ومن ثم تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في عملات أجنبية خاصة الدولار وهو ما يعرف بظاهرة الدولرة. ويشترط لفعالية الإصدار النقدي الجديد لعلاج عجز الموازنة العامة أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة، بالإضافة إلى وجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة، وإذا اضطرت الحكومة للإصدار النقدي فان عليها أن تقوم بإصدار دفعات بسيطة يتحملها الاقتصاد القومي، مع ملاحظة إن الاعتماد المتزايد على الإصدار النقدي في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى زيادة الآثار التضخمية السلبية، وهذا الأسلوب صالح للاقتصاديات المتقدمة والتي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن.[28]

المحور الثاني- آليات سد عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعات تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014، وذلك نظرا لكون النفط يمثل الركيزة الأساسية لاقتصاد الجزائر، وحجر الزاوية في تنميتها الداخلية، والمصدر الأساسي لدخلها المالي، ومن خلال هذا المحور ستناول أسباب انهيار أسعار النفط، مع إبراز آثار هذه الأخيرة على الموازنة العامة للدولة ثم التركيز على أهم الطرق والآليات التي اعتمدتها الجزائر لسد عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2007-2017.

أولا- أسباب انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014:

عرفت أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية هبوطا مطردا بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه وبعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان ، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016، بمعدل تجاوز % 72، وسنوجز أهم أسباب انخفاض وانهيار أسعار النفط فيما يلي:

- زيادة إنتاج النفط: إن زيادة الإنتاج النفطي أدت إلى زيادة المعروض النفطي في الأسواق النفطية، من العديد من الدول المنتجة مثل روسيا لتصل إلى أكثر من 10,7 ملايين برميل، والمملكة العربية السعودية عند 10,3، والعراق حيث تجاوز الإنتاج العراقي حاليا 4.18 ملايين برميل يوميا مترافقا بارتفاع الصادرات إلى مستوى قياسي بلغ 3.15 ملايين برميل يوميا، مما خلق تخمة في الأسواق النفطية من دون مقابل في زيادة الطلب العالمي، خصوصا من الدول الاقتصادية النامية مثل الصين والهند والبرازيل وبقية دول العالم مع أداء اقتصادي ضئيل، عدا الولايات المتحدة الأمريكية.
- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: يشكل التهديد الإيراني بغزو الأسواق بكميات تفوق المليون برميل يوميا من النفط احد الأسباب التي أدت إلى ضعف الأسواق النفطية، وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 1,26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016 ، وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.
- قرار منظمة الأوبك بالتمسك بمستويات الإنتاج: جاء قرار منظمة الأوبك في نهاية عام 2014 ونهاية 2015 ليفاقم من مأساة النفط ويزيد من تدهور الأسعار، حيث تمسكت المنظمة بمستويات الإنتاج من أجل الحفاظ على الحصة السوقية، أمام تعنت الدول خارج المنظمة وعدم تعاونهم في هذا المجال، خاصة روسيا، فهوت الأسعار أكثر فأكثر، ورغم أن تراجع الأسعار يعني هبوط إيرادات المنتجين، وبالتالي خسارة اقتصادياتهم، فالاعتقاد السائد هو أن سياسة أوبك في محلها، وتمسك السعودية بمستويات الإنتاج في مكانها، لأن السعودية وجيرانها من دول الخليج أكثر قدرة على الصمود في ظل مستويات الأسعار المتدنية، إذ أن المملكة تمتلك أكبر احتياطي نقدي في العالم، كما أن كلا من أبوظبي وقطر والكويت تمتلك أكبر صناديق الاستثمارات السيادية في العالم، وهي صناديق تدر عليها من الأرباح ما يعوض تراجع إيرادات النفط.
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية الذي أدى إلى انخفاض الطلب على البترول.
- الشتاء المعتدل خلال الفترة الأخيرة ساهم في تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض الأسعار.
- تأثير أداء الاقتصاد الصيني وتأثيره على الاقتصاد العالمي: ضعف أداء الاقتصاد الصيني والذي يمكن إن يؤثر على الاقتصاد العالمي في ظل مخاوف انحسار الاقتصاد ويعود إلى المشهد الذي كان عام 2008.[29]

ثانيا- آثار انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة:

تعد الموازنة العامة للدولة عن طريق نفقاتها و إيراداتها العامة بمثابة الواجهة الأولى التي تواجه بها الدولة المصدرة للنفط مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط الخام،[30]على غرار اقتصاد الجزائر الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات النفط والغاز، حيث يشكل هذا القطاع حوالي 97% من إيرادات موازنة الدولة، أما القطاعات غير النفطية في المنطقة فتتأثر بشكل غير

مباشر بقطاع النفط، كونها تعتمد على الإنفاق الحكومي المرتكز أساسا على إيرادات النفط والغاز، والشكل التالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2007-2016.

جدول رقم (01) يوضح تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2007-2016)
(الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	إجمالي الإيرادات	إيرادات الجباية البترولية	نسبة ج ب من إجمالي الإيرادات%	أجمالي النفقات	رصيد الميزانية	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
2007	1949050	937000	48.7	3108569	-1281954	74.66
2008	2902448	1715400	59.1	4191051	-1381158	98.96
2009	3275362	1927000	58.8	4246334	-1113701	62.35
2010	3074644	1501700	48.9	4466940	-1496476	80.35
2011	3489810	1529400	43.8	5853569	-2468 847	112.92
2012	3804030	1519040	39.9	7058173	-3246197	111.49
2013	3895315	1615900	41.48	6024131	-2205945	109.38
2014	3927748	1577730	40.1	6995769	-3185994	99.68
2015	4552542	1722940	37.9	7656331	-3172340	52.79
2016	5011581	1682550	33.58	7279494	-2343735	44.28

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على وزارة المالية. والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

سجل رصيد الموازنة العامة للدولة عجز مستمر ومتتالي من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، حيث سجلت السنوات 2012، 2014، 2015 أكبر رصيد موازني سالب قدر بـ 197 246 3-، 994 185 3-، 340 172 3- مليون دينار على التوالي، وهذا نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بشكل واضح وكبير، إضافة إلى التراجع الحاد في إيرادات الصادرات النفطية بسبب انهيار أسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية منذ النصف الثاني من سنة 2014، حيث سجلت سنة 2015 ما يعادل 730 577 1 مليون دينار مقابل 900 615 1 مليون دينار عام 2014.[31] ونلاحظ تراجع طفيف في رصيد موازنة 2016 والذي قدر بـ735 343 2- نتيجة لشروع الدولة في اعتماد ترشيد الإنفاق الحكومي كآلية لتخفيف الضغط على الموازنة العامة.[32] إن هذه الهشاشة المعتبرة، التي تبينها العجوزات المتتالية للمالية العامة، ناتج على حد السواء، عن انخفاض الجباية البترولية وعن ضعف الضريبة العادية وكذا عن الارتفاع الواسع للنفقات العمومية بدءا من سنة 2010.[33]

ثالثا- طرق سد عجز الموازنة العامة في الجزائر: اعتمد الجزائر لسد وعلاج عجز الموازنة العامة أو للتخفيف من حدته في ظل أزمة انهيار أسعار النفط ما يلي:

- استخدام فوائض الجباية البترولية المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات: نتيجة لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل قوي على مداخيل الجباية البترولية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار النفط وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم العجز الموازني، وقد اعتمدت الدولة في تمويل وسد عجز الموازنة العامة على الاقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات، الأمر الذي أدى إلى تآكل موارد الصندوق ونضوبها، كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

جدول رقم (02) تطور قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2007-2016)

السنوات	صندوق ضبط الموارد	الرصيد الموازني	تمويل عجز الموازنة	تسبيقات بنك الجزائر	المديونية العمومية
2007	3 215.530	-2 115 460	531 952	607956	314455
2008	4 280.073	-2 119 190	758 180	0	465437

0	0	364 282	-2 295 874	4 316.465	2009
0	0	791 938	-3 545 460	4 842.837	2010
0	0	1 761 455	-5 074 161	5 381.703	2011
0	0	2 283 260	-4 276 447	5 633.752	2012
0	0	2 132 471	-3 059 821	5563.512	2013
0	0	2 965 672	-3 185 994	7 373.8	2014
0	0	2 886 506	-3 172 340	4 960.4	2015
0	0	1 387 938	-2 343 735	2 172.4	2016

Source : Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur : http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=78

وقصد توضيح أكثر للجدول نقوم بتحويل معطياته لأعمدة بيانية والتي توضح تطور الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015.

الشكل رقم (01) تطور قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2007-2016)

الوحدة: (مليون/ دينار)

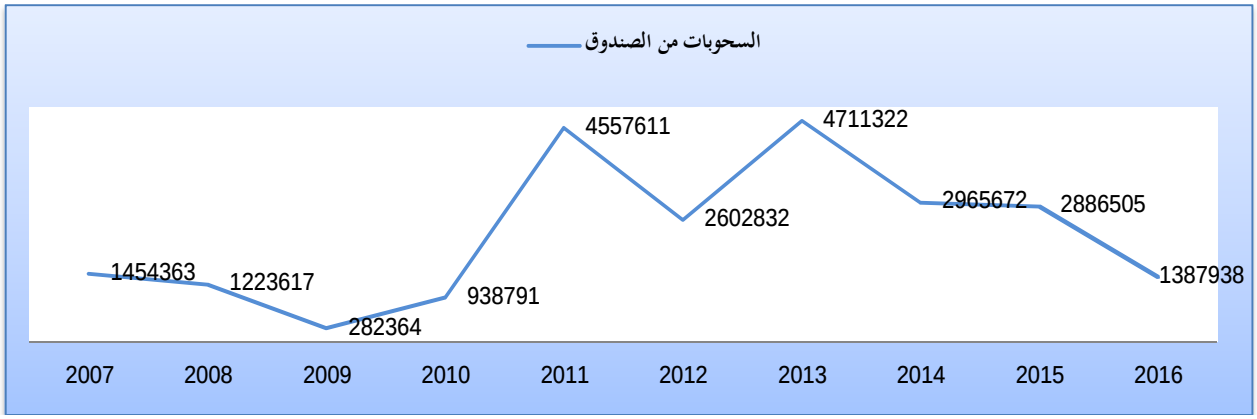

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على: Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur: www.dgppmf.gov.dz

- ترشيد الإنفاق الحكومي: تسعى الجزائر إلى ترشيد نفقاتها العامة، خاصة مع تراجع أسعار المحروقات في أسواق الطاقة العالمية منذ جوان 2014، والتي تعتمد عليها بنسبة كبيرة في تسيير ميزانيتها، مما يتطلب عملية ترشيد للنفقات تتناسب مع هذه الوضعية في جميع القطاعات وخاصة في المؤسسات العمومية. والشكل التالي يوضح تطور هيكل الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2016:

شكل رقم(02): أعمدة بيانية توضح تطور هيكل الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2016:

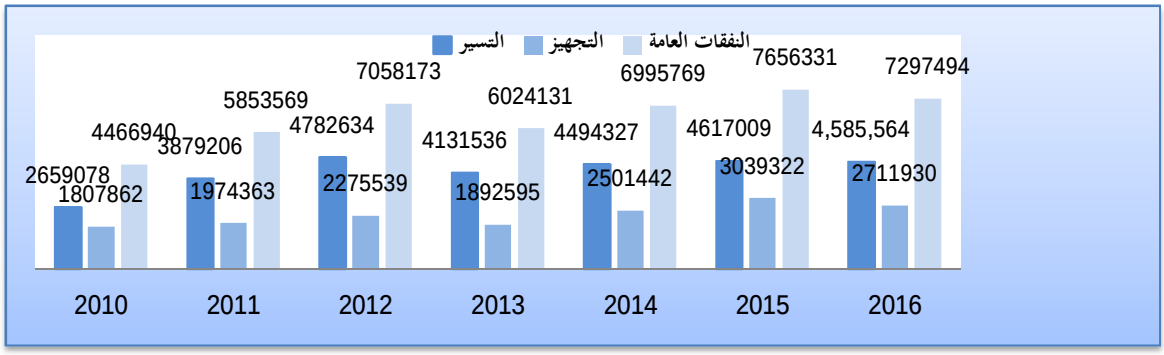

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

وقد دفعت أزمة انهيار أسعار النفط الدولة لاتخاذ تدابير ميزانية وجبائية تهدف لترشيد النفقات العامة، حيث إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة.[34] مما أدى إلى اتخاذ تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%. وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ % 15 على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

أن هذه الإجراءات الترشيدية التي اتخذها السلطات الجزائرية في مواجهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في المدى القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) ستتآكل بشكل نهائي في حال ما إذا استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة ...هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.[35]

- خفض سعر صرف العملة الوطنية: تلجأ الدول إلى قرار تخفيض قيمة عملاتها الوطنية بشكل أساسي من أجل إعادة التوازن إلى موازينها التجارية التي تعرف عجزا هاما وبنيويا، أو على الأقل للتخفيف من حجم هذا العجز، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى جعل أسعار السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمقيمين، مما يُفترض أنه سيحد من شراء السلع القادمة من الخارج ويشجع الإقبال على المنتجات الوطنية، وإذا حصل ذلك فنتيجته الطبيعية هي تراجع حجم الواردات ونقص فاتورتها بالعملات الأجنبية (وليس بالضرورة نقصا لفاتورة الواردات مقومة بالعملة الوطنية، لأن أثر انخفاض قيمة العملة يمكن أن يكون أكبر من أثر تراجع حجم الواردات) وبالمقابل تصبح أسعار السلع المصنعة محليا أرخص بالنسبة للأجانب، مما يفترض أنه سيعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ويرفع بالتالي من حجم الصادرات إلى الخارج، وإذا تراجعت الواردات وتضاعفت الصادرات بما يكفي، فإن ذلك يعيد الميزان التجاري إلى حالة التوازن، كما قد تلجأ بعض البلدان لقرار تخفيض قيمة عملتها بهدف تحفيز الإنتاج الوطني من أجل الرفع من نسبة النمو الاقتصادي والحد من البطالة من خلال التوظيف وتوفير مناصب الشغل الجديدة المواكبة لزيادة الإنتاج.

ويعد تخفيض العملة الوطنية سلاح ذو حدين، حيث يمكن أن يؤدي هذا الإجراء أن تكون له تأثيرات عكسية وسلبية تهوي بالاقتصاد إلى الانكماش بسبب التضخم الجامح الذي قد ينتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية (مصادر الطاقة كالنفط والغاز مثلا) والتجهيزات المستوردة، بدلا من تحفيز الإنتاج الداخلي ونمو الاقتصاد الوطني، وعلة ذلك أن ارتفاع أسعار المدخلات في عملية الإنتاج ينعكس بشكل آلي على أسعار المنتجات النهائية التي ترتفع بدورها، مما ينعكس سلبا على الطلب من خلال انكماشه. وهذا يفضي إلى تراجع المبيعات، ثم الإنتاج، فتقلع المقاولات عن الاستثمار ويدخل الاقتصاد في دورة انكماش[36].

وتعد نتيجة رصيد الميزان التجاري ما هي إلا انعكاس لتقلبات أسعار النفط التي تمارس أثرا سلبيا على عائدات صادرات المحروقات التي تمثل حجر الزاوية لبنية الاقتصاد الجزائري وسلعة إستراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة، كونها تمثل ما نسبته

97.5% من الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري مما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول. وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (03) تطور رصيد الميزان التجاري تبعا لأسعار النفط خلال الفترة (2011-2016)

الوحدة:(مليون/دولار)

السنة	الصادرات			الواردات	الميزان التجاري	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات			
2011	2062	71427	73489	47247	26242	112.92
2012	2062	69804	71866	50376	21490	111.49
2013	2957	62960	65917	55028	9946	109.38
2014	2582	60304	62886	58580	4306	99.68
2015	5088	32699	37787	51702	-17034	52.79
2016	1781	27102	28883	46727	-17844	44.28

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية، والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

يتبين من الجدول أعلاه تراجع أداء صادرات المحروقات من 71427 مليون دولار سنة 2011 إلى 32699 مليون دولار سنة 2015، ويرجع ذلك أساسا إلى الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري واعتماده بشكل كلي على عائدات صادرات المحروقات التي تتقلب نتيجة أسعار النفط في السوق العالمية، حيث نلاحظ اتجاه مستويات أسعار النفط إلى الانخفاض المستمر من سنة إلى أخرى حيث قفزت من 112.92 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 44.28 دولار للبرميل سنة 2016، أما في ما يخص الصادرات خارج المحروقات فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال.

كما تشير بيانات الجدول إلى الانخفاض في قيمة الواردات سنة 2015 التي بلغت 51702 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي قدرت بـ 58580 مليون دولار أي بانخفاض ما يقارب 7مليون دولار، وقد ساهم هذا الوضع قيد التنفيذ ابتداء من سنة 2015 للتدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات، وفي ضوء هذه التطورات سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2015 أول عجز بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض المتتالية[37]. حيث جاء قرار تخفيض العملة الوطنية في الجزائر من اجل خفض الواردات التي ينتج عنها خروج العملة الصعبة نحو الخارج في ظل تراجع الصادرات النفطية والتي تمثل حجر الزاوية لبنية الاقتصاد الجزائري وسلعة إستراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة(كما هو موضح في الجدول رقم)، كونها تمثل ما نسبته 97.5% من الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وبالتالي يساهم هذا القرار في منع خروج العملة الصعبة نحو الخارج، إضافة إلى رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري وبالتالي تغطية حجم اكبر من النفقات العامة كون إن الموازنة العامة تغطى بالدينار الجزائري. والغرض من وراء ذلك هو تقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.

ورغم إقدام الحكومة الجزائرية على تخفيض قيمة العملة في ظل انهيار أسعار النفط، إلا أن مستوى العجز يبقى كبيرا ومعتبرا، حيث فاق العجز في الميزان التجاري 17034- مليون دولار، في سنة 2015، بينما ارتفع العجز في الموازنة العامة سقف 3172340- مليون دينار سنة 2015[38].

- اللجوء إلى التمويل غير تقليدي: اعتمدت الحكومة قرارا صادق عليه مجلس الوزراء لتعديل قانون القرض و النقد في سياق مسعى الحكومة اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لتغطية العجز في الموازنة بالخصوص وإنعاش الاقتصاد الذي تأثر

بفعل تراجع إيرادات المحروقات، ويسمح هذا الإجراء الجديد لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية مباشرة، و يشير النص الجديد على ما يلي:

- المادة الأولى: تتمم أحكام الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر تحرر كالآتي:

المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات، بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

و توضع هذه الآلية حيز التنفيذ لمرافقة إنجاز برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تنقضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير، إلى استعادة:

- توازنات خزينة الدولة.
- توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة و بنك الجزائر عن طريق التنظيم.

إن عملية طباعة نقود جديدة دون أن يكون لها غطاء يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث تضخم، فبعد إن كان البنك المركزي يقوم بمسعى استعادة جزء من الكتلة النقدية وامتصاصها لضبط التضخم، فإن عمليات طبع المزيد من النقود لتغطية العجز، في ظل نضوب صندوق ضبط الإيرادات FRR في فيفري 2017، ينتج عنها زيادة المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة موازية في السلع والخدمات، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع قيمة صرف العملة وتسجيل أثار سلبية أخرى على الاقتصاد ككل، وذلك إن فقد الأفراد ثقتهم في العملة الوطنية "الدينار الجزائري".[39]

- خاتمة يعد عجز الموازنة العامة للدولة انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، الأمر الذي يدفع الدولة عادة لتأمين الأموال اللازمة لسد وتمويل هذا العجز، حيث أنه ليس هناك خلاف على ضرورة التصدي لعجز الموازنة العامة، ليس لان هذا العجز تخطى الحدود الآمنة فحسب، ولكن لأن تفاقمه أصبح يشكل قيدا رئيسيا على خطط التنمية الاقتصادية التي تتبناها الحكومة، ويعد نمو الإنفاق الحكومي العامل الرئيسي لنشوء وتفاقم العجز في الموازنة العامة، وقد توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات نلخصها في الآتي:

نتائج الدراسة: بعد الدراسة والبحث توصلنا لجملة النتائج التالية:

- عجز الموازنة العامة للدولة هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة لزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة. وتعاني الجزائر من عجز في موازنتها العامة نتيجة لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل قوي على مداخيل الجباية البترولية التي تراجعت بشكل كبير اثر انهيار أسعار النفط، وكذا تزايد النفقات العامة.

- لجأت الحكومة الجزائرية لسد وعلاج عجز الموازنة العامة للاقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات كخطوة دفاعية أولى، مع اتخاذها لمجموعة من الإجراءات لترشيد الإنفاق الحكومي بداية من سنة 2016، وتخفيض قيمة العملة في ظل انهيار أسعار النفط.
- تسبب الاعتماد المفرط على النفط في الاقتصاد الجزائري في تسجيل عجز في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية كالمالية العامة والميزان التجاري وتآكل موجودات صندوق ضبط الإيرادات كل ذلك بسبب تدهور إيرادات قطاع المحروقات الذي يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط في ظل الوتيرة المتزايد للنفقات وحجم الواردات.
- إن جملة الإجراءات التي اتخذها السلطات الجزائرية في مواجهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في المدى القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) ستتآكل بشكل نهائي في حال ما إذا استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة ...هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- إن اللجوء إلى التمويل غير تقليدي في الجزائر يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة موازية في السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث تضخم، وبالتالي تراجع قيمة صرف العملة و تأثر الاقتصاد ككل، وذلك إن فقد الناس ثقتهم في العملة الوطنية " الدينار الجزائري.

توصيات الدراسة:

- يعد خط الدفاع الأول لعلاج عجز الموازنة العامة هو تحقيق الرشد في الإنفاق العام لتوفير المال العام، من حيث تقديم الأهم من النفقات على المهم منها، ومن حيث ترتيب الأولويات للإنفاق العام مع تجميد المشروعات التي لا تحظى بالأولوية والتي ليس لها أثر اقتصادي واجتماعي.
- ضرورة تجسيد إرادة سياسية داعمة للتنويع الاقتصادي للوصول إلى للإقلاع، مع إعطاء أولوية كبرى لترقية الاستثمار المنتج خارج قطاع النفط.
- التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية مع ضرورة العمل على محاربة كل أنواع الإسراف والتبذير وهدر المال العام والفساد.
- عدم اللجوء إلى القروض الخارجية كمورد غير دوري إن لم تكن موارد الدولة كافية لتغطية النفقات العامة.
- الدعوة إلى اعتناق المنهج الإسلامي لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بما يوافق عليه من بعض وسائل هذه المناهج، بما له من ذاتية في علاج العجز باستخدام العديد من التشريعات الإسلامية التي من شأنها أن تخفف الضغوط الإنفاقية عن الموارد المالية العامة للدولة، مثلا لزكاة والوقف والتكافل الاجتماعي.

- قائمة المصادر و المراجع:

[1] عامر سامي منير، تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة بضمنها العراق، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006، ص04.

[2] احميمة خالد، أزمة الديون السيادية الأوربية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص :08.

[3]محمد المومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي وطرق علاجه، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد:15، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2014،ص279.

[4]سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003_2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد:18، العدد:68، ص:295.

[5]- زغبة طلال، وآخرون، استراتيجية الحد من العجز الموازني عن طريق الشراكة العمومية الخاصة، اليوم الدراسي حول" استراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر"، جامعة محمد بوضياف/ مسيلة، الجزائر، يوم:2016/11/29، ص ص 02،03.

[6]- دردوري لحسن ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، ابحاث اقتصادية وادارية، عدد:14، ديسمبر 2013، ص104.

[7]- كردودي صبرينة ، ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 172.

[8]- سهيلة عبد الزهرة، تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة 2004-2013، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الرابعة عشر، عدد:50، 2016، ص158.

[9]- بن دقفل كمال، زيتوني كمال، سياسة الانفاق العام واثرها على عجز الموازنة في الجزائر، اليوم الدراسي حول" استراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر"، جامعة محمد بوضياف/ مسيلة، الجزائر، يوم:2016/11/29، ص 11.

[10]- ضياء الدين صبري عبد الحافظ، آليات سد عجز الموازنة العامة –دراسة فقهية اقتصادية مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، ص 83-85.

[11]- كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص179.

[12]- سالم عبد الحسين سالم، مرجع سبق ذكره، ص297.

[13]- اولاد العيد سعد، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة جالة: الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002، ص 27.

[14]- ضياء الدين صبري عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص90.

[15]- حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص203.

[16]- دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره، ص106.

[17]- ضياء الدين صبري عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص95.

[18]- بالخير قسوم، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص73.

[19]- ضياء الدين صبري عبد الحافظ، آليات سد عجز الموازنة العامة –دراسة فقهية اقتصادية مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، ص

[20]- رمزي زكي، انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص95.

[21]- محمد ساحل، المالية العامة، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص 41.

[22]- ضيف احمد، انعكاس سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص31.

[23]- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة الجزائر- تونس)، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص125.

[24]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 98،99.

[25]- سهام حسين، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامع، العدد 36، 2013، ص09.

[26]- قاسمي كمال، سعود وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص04.

[27]- محمود عبد المنعم يوسف مصرى، الوقف الإسلامي ودوره في التخفيف من عجز الموازنة العامة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016، ص ص 58،59.

[28]- محمود عبد المنعم يوسف مصرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 58،59.

[29]- حلموس الأمين، كزيز نسرين، تداعيات انخفاض اسعار النفط على الدول الفاعلة في السوق النفطية، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر -دراسة في السياسات البديلة- ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر 2017، ، الجزائر، ص ص 06،07.

[30]سهام حسين، سميرة فوزي، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، ص18.

[31] -Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur : www.dgppmf.gov.dz

[32]- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، المجهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، لجنة المالية والميزانية، نوفمبر 2015، ص02.

[33]التقرير السنوي لبنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015 ، ص85.

[34]- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، المجهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، لجنة المالية والميزانية، نوفمبر 2015، ص02.

[35]- عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص05.

[36]- ماذا يعني تخفيض قيمة العملة؟، متوفر على الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/7/3 ، تاريخ الزيارة: 2017/11/04، توقيت الزيارة: 17:23.

[37] التقرير السنوي لبنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016 ، ص63.

[38]- الدينار الجزائري يسجل أكبر تخفيض للعملة المحلية في شمال إفريقيا، متوفر على الرابط: http://www.elkhabar.com/press/article/94105 ، تاريخ الزيارة: 2017/11/04، توقيف الزيارة: 16:25.

[39]- هذا ما نص عليه تعديل قانون القرض و النقد، 08سبتمبر2017 ، متوفر على الرابط: http://www.eco-algeria.com/content ، تاريخ الزيارة: 2017/12/25، توقيف الزيارة: 13:25.